دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري

د زعباط عبد الحميد جامعة الجزائر 3 – الجزائر

أ. سحنون عقبة جامعة تبسة– الجزائر

ملخص:

تعد السياسات الصناعية وجها جديدا لكيفيات تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية و توجيهها مدعومة بمشروعية تصحيح الاختلالات و الخروج من الأزمات القطاعية و الكلية، و بجدوى اقتصادية و قابلية للتنفيذ. و تتميز هذه السياسات بكونها عاملا مؤثرا في تعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية فضلا عن تعزيز التنافسية الكلية و الجزئية للوحدات الاقتصادية، و تقسم عادة إلى سياسات هيكلية أو ظرفية و كذا إلى سياسات عمودية أو أفقية.

إن تتبع مسار السياسات الصناعية المطبقة في الجهاز المصرفي الجزائري خلص إلى نتيجة مفادها أن هذه السياسات طبقت لأجل تقوية و تمتين سلامة النظام المصرفي و تعزيز ثقة المستثمرين فيه و بالتالي كان الأثر محدودا على صعيد تنافسية الوحدات المصرفية و النظام ككل نظرا لإهمال تأطير أو على الأقل التمهيد لاحتواء الابتكارات المالية و البنية التحتية التكنولوجية و الخدمات الصرفية الحديثة من قبل البنوك و المؤسسات المالية.

الكلمات المفتاحية: السياسات الصناعية – التنافسية– الجهاز المصرفي الجزائري– التعليمات المصرفية.

Résumé :

Les politiques industrielles sont considérées comme une nouvelle façon de manipuler la vie économique par l'état, elles sont généralement soutenues par leur légitimité de régulariser les marchés et par leur sens économique et leur possibilité d'être réalisées.

Les politiques industrielles ont à un caractère particulier, c'est celui de renforcer la compétitivité des secteurs économiques et celle des entités et de l'économie macro. Elles se décomposent généralement en Politiques verticales et politiques horizontales, ou bien en politiques conjoncturelles et politiques structurelles.

Un suivi de déroulement des politiques industrielles appliquées au secteur bancaire algérien conduit à déduire que ces politiques étaient juste pour objet de renforcer la sécurité du système et non pas pour renforcer sa compétitivité, en omettant l'encadrement et l'aménagement d'un cadre législatif portant les innovations financières et les nouvelles tendances des métiers bancaires, et facilitant la tâche de les adopter par les institutions financières bancaires et non bancaires.

Mots clés : Politiques industrielles – compétitivité – secteur bancaire Algérien- instructions bancaires.

مقدمة :

لقد أدى ظهور الأزمات في الأنشطة الاقتصادية بصناع القرار و الرأي في اقتصاديات مختلف أنحاء العالم إلى التدخل من حين لآخر لتصحيح هذه الاختلالات و التي تتمثل أساسا في حياد السوق عن القوانين الأساسية للعرض و الطلب ، هذا التدخل الذي كان مثار لكثير من الجدل عند الاقتصاديين الكلاسيك الذين حاربوه بأفكار و نظريات مفادها أن القوانين السائدة في السوق قوانين طبيعية و أبدية لا مجال لمناقشتها أو التخلي عنها ، إلا أن أزمة الكساد الكبير 1929 م و ما خلفته من دمار مسّ أغلب اقتصاديات العالم دفع إلى النور بتيار اقتصادي جديد قاده النيوكلاسيكي **اللورد جون مينارد كينز** و برر تدخل الدولة عن طريق سياستها المالية (الضرائب و الإنفاق العام) و التجارية و القانونية (التشريعية) ، و لقيت أفكاره ترحيبا واسعا في أوربا و أمريكا، إلا أنها لم تستمر لأكثر من ربع قرن أين حلت أزمة الكساد التضخمي Stag-flation (1969 – 1979) التي أغلقت بآثارها على الاقتصاديات الرأسمالية القوس على التيار الكينزي ، ليظهر بعدها تيار مدرسة **شيكاغو** بقيادة **ميلتون فريدمان** التي أيدت سياسات التعديل الظرفي Ajustement conjoncturel لكنه ما لبث أن انتقد من طرف المحافظين الجدد الذين أيدوا و نادوا بسياسات التعديل الهيكلي Ajustement Structurel بدلا من التعديل الظرفي ، كل هذه التيارات الفكرية و الاقتصادية أبرزت ضرورة تدخل الحكومات في العمل الاقتصادي عن طريق السياسات الصناعية التي احتوت مختلف أنواع التدخل مدعومة بمشروعية تعديل اختلال السوق في ظل الجدوى الاقتصادية الفعلية لهذا التدخل و قابليته للتطبيق كاملا على المستوى العملي، و انعكاساته على تنافسية القطاعات الوطنية، و على هذا صيغت إشكالية هذا البحث على النحو التالي:

ما هو دور السياسات الصناعية في ترقية تنافسية القطاعات الاقتصادية؟ و ما هو أثرها على تنافسية القطاع المصرفي الجزائري ؟

و كأسئلة فرعية مفسرة لإشكالية البحث الرئيسية نقترح الآتي:

-ما المقصود بالسياسات الصناعية؟ و ما هي أهم أنواع السياسات الصناعية المطبقة عمليا؟

-هل تؤثر السياسات الصناعية على تنافسية القطاعات الاقتصادية؟

-ما هي السياسات الصناعية المطبقة في الجهاز المصرفي الجزائري؟ و ما هي آثارها على صعيد تدعيم تنافسيته؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث و الإشكاليات الفرعية المفسرة له نقترح الفرضيات التالية:

-السياسات الصناعية هي مختلف السبل التي يمكن للسلطة الاقتصادية التدخل بواسطتها قصد تحقيق الأهداف المسطرة للقطاعات الاقتصادية و المؤسسات التي تنشط فيها.

-يكون تأثير السياسات الصناعية في تنافسية القطاعات الاقتصادية محدودا كون السلطات الاقتصادية لا تهدف إلى تحقيق التنافسية القطاعية.

-تطبق في الجهاز المصرفي الجزائري جملة من السياسات الصناعية بهدف تحقيق أهداف السلطة النقدية.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذا العمل في النقاط التالية:

-التعريف بالسياسات الصناعية و أهميتها على الصعيد العملي خصوصا.

-توضيح أنواع السياسات الصناعية و طرق تأثيرها في مختلف القطاعات الاقتصادية.

-الإطلاع على مختلف السياسات الصناعية التي طبقت و تطبق في الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة تحريره.

-البحث في الاتجاهات التي تنحوها الجزائر فيما يخص السياسات الصناعية المتعلق بالجهاز المصرفي و أهم أهدافها.

خطة البحث:

للإحاطة بمختلف جوانب البحث و الوصول إلى الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة، سنتعرض أولا إلى المفاهيم الأساسية التي تناولت تنافسية القطاعات الاقتصادية و مؤشرات قياسها ثم إلى السياسات الصناعية و أنواعها المختلفة و أخيرا محاولة إسقاطه ما جاء نظريا في هذا الخصوص على ما ورد من سياسات طبقت و تطبق على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري.

أولا: تنافسية القطاعات الاقتصادية ومؤشرات قياسها

اختلف معظم الاقتصاديين والهيئات الاقتصادية الدولية على تحديد مفهوم محدد ودقيق للتنافسية ، فينطلق بعضهم من مفهوم ضيق ويختصرها في تنافسية السعر والتجارة، ويستعمل البعض الآخر مفهوم واسع يكاد يشمل جميع مناحي النشاط الاقتصادي، وهذا ما يظهر جليا في التعداد الكبير للمؤشرات المستعملة لقياس القدرة التنافسية.

وقد وقع تحول في المفاهيم، فمن مفهوم الميزة النسبية وتتمثل في قدرات الدولة من موارد طبيعية واليد العاملة الرخيصة، المناخ والموقع الجغرافي التي تسمح لها بإنتاج رخيص وتنافسي، إلى مفهوم الميزة التنافسية وتتمثل في اعتماد الدولة على التكنولوجيا والعنصر البشري في الإنتاج، نوعية الإنتاج وفهم احتياجات ورغبات المستهلك، مما جعل العناصر التقليدية المكونة للميزة النسبية تصبح غير فاعلة وغير مهمة في تحديد التنافسية[1].

1- تعريف التنافسية:

تتعدد التعاريف التي يمكن إعطاؤها للتنافسية حسب مستوى التحليل المرجو، و تتباين بين تعاريف على مستوى المؤسسة و أخرى على مستوى القطاعات الاقتصادية في حين يعنى قسم أخير من التعاريف بالتنافسية على المستوى الكلي أي على مستوى اقتصاد الدولة؛

1.1- تعريف التنافسية على مستوى المؤسسة: يتمحور تعريف التنافسية للمؤسسات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، فحسب المجلس البريطاني للتنافسية تعرف تنافسية المؤسسة على أنها : "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى" [2].

وهناك تعريف آخر : " تعني التنافسية الوحدوية أو تنافسية المؤسسات الاقتصادية القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل

الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا)" [3].

من التعريفين السابقين يتبين أن أهم الأبعاد التي تحكم تنافسية المؤسسات الاقتصادية تتمحور حول كفاءة الإنتاج و تخصيص عوامل و مدخلات الإنتاج بكفاءة تتيح التحكم في التكاليف، و الفاعلية في عرض المنتجات و دخول الأسواق المحلية و الدولية و كذا تلبية رغبات المستهلكين في ظل المنافسة القائمة من المؤسسات النشطة في السوق محل نشاط المؤسسة المعنية.

2.1- تعريف التنافسية حسب قطاع النشاط: تعني التنافسية لقطاع ما قدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الصناعي في دولة أو في اقتصاد ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية [4])، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدولة في هذه الصناعة، ويجب تحديد القطاع بدقة فمثلاً قطاع صناعة الموصلات لا يمكن خلطه مع قطاع الإلكترونيات، لأن مجالات وظروف الإنتاج فيهما مختلفة.

تتميز القطاعات الاقتصادية بأهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني و للمؤسسات النشطة فيها أو التي تربطها بها علاقة مبادلات من حيث التوريد أو التصريف، و تعتبر هذه القطاعات الرابط الذي لابد منه لتنظيم الأسواق و سياسات المنافسة من جهة و محل تطبيق السياسات الصناعية لترقية تنافسية الاقتصاد الوطني من جهة أخرى [5].

3.1- تعريف التنافسية على مستوى الدول : على مستوى الدول، تركز بعض تعاريف التنافسية أساسا على ميزان المدفوعات، في حين تطبق أخرى عدة مئات من المؤشرات الموضوعية والذاتية لتقييم ما إذا كان البلد يولد نسبا من الثروة في الأسواق الدولية أكثر مما يولده منافسوه و القدرة على الحفاظ على حصصه في الأسواق الأسواق [6]، في الوقت ذاته تعبر التنافسية على مستوى الاقتصاد أو الدولة القدرة على توفير مداخيل مستديمة أعلى وعلى تحسين المعايير الاجتماعية والبيئية [7].

ولكن معظم التعاريف تتقاطع في نقاط مشتركة تتمثل في قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبأقل التكاليف، وأن أثر ذلك يظهر في تحسن الناتج الداخلي الخام والذي بدوره يزيد في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، لذلك نكتفي بتقديم تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية [8] إذ يعرف التنافسية على أنها

"قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل" [9].

2 – مؤشرات قياس تنافسية القطاعات الاقتصادية:

يمكن حساب مقاييس التنافسية على مستوى فرع النشاط حينما تكون المعطيات عن المؤسسات التي تشكله كافية، وهذه المقاييس تمثل متوسطات وقد لا تعكس أوضاع مؤسسة معينة ضمن الفرع المدروس [10]. إن إجراء تحليل التنافسية على مستوى قطاع النشاط أو العناقيد (تجمع أنشطة) يشترط أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنوية إحصائية و بدرجات ثقة مقبولة والفوارق بين بيانات مؤسسات القطاع محدودة، التي عادة ما تعود إلى تفسيرات عديدة مثل توليفة المنتجات، عوامل الإنتاج، عمر المؤسسة، الحجم، الظروف التاريخية وعوامل أخرى [11].

وإذا كان من الممكن تقييم تنافسية المؤسسة أو المشروع في السوق المحلية أو الإقليمية بالقياس إلى المؤسسات و المشروعات المحلية أو الإقليمية، فإن تقييم تنافسية فرع أو قطاع النشاط يتم بالمقارنة مع فرع النشاط المماثل لإقليم آخر أو بلد آخر قد يتم التعامل معه و قد لا يتم، إن قطاع النشاط التنافسي يتضمن مشروعات تنافسية إقليميا ودوليا أي تلك التي تحقق أرباحاً منتظمة في سوق حرة [12].

وتنطبق غالبية مقاييس تنافسية المؤسسات على تنافسية قطاعات النشاط، إذا أن فرع النشاط الذي يحقق بشكل مستديم مردوداً متوسطاً أو فوق المتوسط على الرغم من المنافسة الحرة من الموردين الأجانب، يمكن أن يعتبر تنافسياً إذا تم إجراء التصحيحات اللازمة كتعديل الاستراتيجيات المعتمدة و محاولة الحصول على المزايا التنافسية اللازمة للتمكن من المنافسة على المدى الطويل [13].

1.2– مؤشرات التكاليف والإنتاجية :

يكون القطاع الاقتصادي تنافسياً إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل (PTF) فيه مساوية أو أعلى منها لدى القطاعات الأجنبية المنافسة له أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمنافسين الأجانب [14].

وغالباً ما يتم لذلك إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحدوية لليد العاملةCUMO[15]، ومن الممكن تعريف دليل تنافسية تكلفة اليد العاملة

لقطاع النشاط i في البلد j في الفترة t بواسطة المعادلة التالية:

$$CUMO_{ijt} = W_{ijt} \times R_{jt} \Big/ \left(\%_L\right)_{ijt}$$

حيث:

W_{ijt} تمثل معدل أجر الساعة في قطاع النشاط i والبلد j في خلال الفترة t.

R_{jt} تمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد j في خلال الفترة t.

$\left(\%_L\right)_{ijt}$ تمثل الإنتاج الساعي في قطاع النشاط i والبلد j في خلال الفترة t.

ويصبح من الممكن التعبير من خلال المعادلة التالية عن "التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية" مع البلد K

$$CUMO_{ijkt} = CUMO_{ijt} / CUMO_{ikt}$$

ويمكن أن ترتفع CUMO للبلد j بالنسبة إلى مثيلاتها للبلدان الأجنبية لسبب أو أكثر مما يلي [16] :

- أن يرتفع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج.
- أن ترتفع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج.
- ارتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس لعملات البلدان الأخرى.

إن المشكلة الرئيسية لمقارنة التكلفة الوحدوية تنجم عن غموضها، فإن ارتفاع التكلفة الوحدوية النسبية بسبب ارتفاع في الأجور أو في زيادة في سعر الصرف، يكون مرغوبا إن كان يعكس زيادة في جاذبية صادرات البلد أو قيمتها في البلدان الأجنبية أو بزيادة في تكلفة "العدول" للعمال بالبلد، وإلا فالتكلفة الوحدوية للبلد ينبغي أن تهبط بالمقارنة مع تكلفة شركائه التجاريين، وهذا التراجع يمكن أن يستلزم تحسينات في الإنتاجية أو هبوطاً في الأجور أو خفضاً للعملة [17].

تبنى العديد من الاقتصاديين حتى منتصف الثمانينات فكرة أن التنافسية الدولية محددة بشكل وحيد بأسعار التصدير التي هي دالة أساساً في تكلفة عوامل الإنتاج الصناعي الوحدوية وعلى الخصوص الأجور و مقابلات رأس المال و التكنولوجيا، لذلك كانت توصياتهم العملية حول السياسة الاقتصادية في ضوء هذه المقاربة للتنافسية الدولية تتناول [18] :

-إجراءات مستندة أساساً على التكلفة الأجرية وإنتاجية القوى العاملة، وفي بعض الأحيان التكلفة الأجرية فقط.

-إمكان تحقيق مكاسب في التنافسية من خلال خفض قيمة العملة.

لكن هذه الرؤية وجهت لها انتقادات بناءا على تجربة ألمانيا واليابان فقد عرفتا ارتفاع في إنتاجية اليد العاملة CUMO وتوسع في حصصهما من السوق الدولية في آن واحد بسبب أن تكلفة اليد العاملة لم تشكل القسم الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن خبرة البلدين تتوافق مع تزايد الطلب الخارجي على صادرتهما وبذلك نشأ توازن جديد برفع سعر الصرف والكميات المخصصة للتصدير الدولي، والانتقاد الثاني كون تكلفة اليد العاملة يمكن ألا تشكل إلا قسماً صغيراً من تكلفة السلع والخدمات التي يتم تبادلها خصوصا في الصناعات كثيفة رأس المال، وبذلك يمكن تحييد أثر تلك التكلفة بواسطة تغير ملحوظ في قطاعات أخرى أو في أسعار عوامل الإنتاج الأخرى وبذلك لن يكون لتغيرات CUMO أثراً على أسعار الصرف [19].

2.2 – **مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولي :** يستخدم تطور رصيد الميزان التجاري و كذلك تطور الحصة من السوق كمؤشر لقياس تنافسية قطاع نشاط معين، فالقطاع يخسر تنافسيته عندما تنخفض حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو حصته من الواردات تتزايد لسلعة معينة أخذاً في الاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك الوطنيين على الصعيد الكلي [20].

كما يمكن الاستعانة بالتحليل الإحصائي للسلاسل الزمنية المتعلقة بالحصة السوقية و بتطور رصيد ميزان المدفوعات الخارجي للوقوف على التغيرات الحقيقية في هذين المؤشرين و استبعاد العوامل العشوائية، و تقدير اتجاه كل منهما بدرجة ثقة مقبولة عمليا.

3.2 – الميزة النسبية الظاهرة :

أنشأ مايكل بورتر (1990) مقياسا للتنافسية مستنداً على الميزة التنافسية الظاهرة (RCA : Revealed Comparative Advantage index) **(21)** ويمكن حسابه لبلد ما j لمجموعة منتجات أو فرع نشاط i كالتالي :

$$RCA_{ij} = \frac{\left[\text{صادرات المنتج } j \text{ للبلد } i\right] / \left[\text{الصادرات الكلية للبلد}\right]}{\left[\text{الصادرات الدولية الكلية المنتج } j\right] / \left[\text{الصادرات الدولية الكلية}\right]}$$

عندما تكون RCA_{ij} أكبر من الواحد فإن البلد i يمتلك ميزة تنافسية نسبية ظاهرة للمنتج j، و يجدر الاهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط، فإن فرعاً صناعياً تبلغ حصته 6% من الصادرات الدولية و 7% من الواردات الدولية لا يمكن اعتباره تنافسياً.

3 – نموذج أوستن (Austin) لتحليل الصناعة وقوى التنافس بالدول النامية:

إن تحليل الصناعة في الدول النامية يقودنا إلى البحث عن خصائص ومميزات هيكل الصناعة وديناميكية التنافس بهذه الدول، فنموذج قوى التنافس الخمس الذي قدمه مايكل بورتر، يعتمد بدرجة كبيرة على أسواق وصناعات الدول المتقدمة، لذلك قام الإقتصادي Austin.J.E)بتعديل هذا النموذج حتى يمكن إعتماده في تحليل الصناعة وظروف التنافس بالدول النامية، وفي هذا الإطار قام أوستن بإجراء تعديلين على النحو التالي [22]:

- **التعديل الأول :** إضافة عنصر آخر يتمثل في تصرفات الحكومة بإعتبارها قوة كبرى، ففي الدول النامية، تؤثر الحكومة على هيكل الصناعة وديناميكيتها وذلك بإعتبارها القوة السادسة التي يكون من الواجب إضافتها إلى نموذج مايكل بورتر، فالحكومة هي حارس المرمى الذي يحدد من لديه الحق في الحصول على الموارد الأولية (الرئيسية)، كما أنها العنصر الحاكم الذي يحدد العديد من الأسعار والتكاليف، لذا يكون من الممكن لمؤسسات صناعة معينة تحقيق ميزة تنافسية من خلال استجاباتها لتصرفات الحكومة، ومن هنا فإن هذه الأخيرة يكون لها تأثير على بيئة التنافس في الدول النامية.
- **التعديل الثاني:** إضافة العوامل البيئية لما لها من تأثير في تشكيل هيكل الصناعة وديناميكيات التنافس، فالعوامل الإقتصادية، السياسية، الثقافية والديمغرافية، تؤثر على قوى التنافس الخمس وعلاقاتها : شدة المزاحمة، القوة التفاوضية لكل من الزبون والمورد، تهديد الداخلين الجدد وتهديد المنتجات البديلة.

ومن أجل التعرف على مختلف العوامل البيئية الداخلة في تحديد هيكل الصناعة وقوى التنافس نأخذ الشكل التالي:

شكل رقم 1 : العوامل البيئية المحددة لهيكل الصناعة وقوى التنافس.

العوامل الإقتصادية : الموارد الطبيعية (الأهمية/مدى توافرها) العمالة (ماهرة/غير ماهرة) رأس المال(محلي/أجنبي) البنية الأساسية أو التحتية(المادية والمعلوماتية) التكنولوجيا(المستويات و الهيكل)	**العوامل السياسية:** الاستقرار الإيديولوجيا المؤسسات السياسية العلاقات الدولية
العوامل الثقافية: الهيكل الإجتماعي و ديناميكياته منظور الطبيعة البشرية التوجه بشأن الزمان و المكان الديانة الأدوار (الذكور/ الإناث) اللغة	**العوامل الديمغرافية :** نمو السكان الهيكل العمري الإتجاه نحو المدن الهجرة الحالة الصحية

المصدر: نبيل مرسي خليل، نقلا عن: Austin.J.E, Managing in developing contries, (The Free Press, New York, 1990), P32.

انطلاقا من هذه العوامل يبدو أنه من الضروري التركيز على المستوى القومي للبيئة و تبيان تأثيره على كل من مستوى الصناعة ومستوى المؤسسة، ففي ظل هذين المستويين تعد الحكومة طرفا أساسيا في تشكيل بيئة الأعمال، لذلك تصبح إستراتيجية الحكومة على المستوى القومي مسألة هامة تحتاج إلى تحليل من جانب المديرين. وبطريقة منهجية، يمكن إعتبار الدولة مثل المؤسسة، إذ أن لها أهدافا تسعى إلى تحقيقها، إستراتيجية ، سياسات، وأدوات لكل سياسة من أجل تنفيذ إستراتيجيتها، ومن هنا تتشكل الإستراتيجية القومية وعناصرها المختلفة (العوامل الإقتصادية، السياسية الثقافية والديمغرافية) على المستوى الدولي والقومي، وفيما يلي سنوضح تأثير إستراتيجية الحكومة على مجال الأعمال من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 2: أثر إستراتيجية الحكومة على بيئة الأعمال القومية.

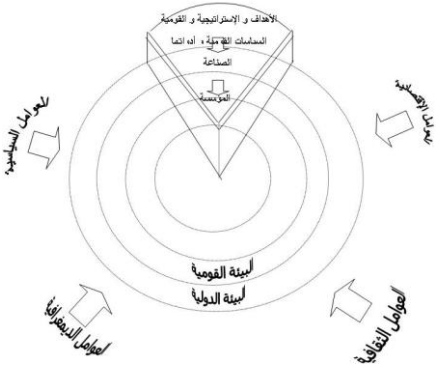

المصدر: نبيل خليل، نقلا عن: Austin, Opcit, P36

بعد عرضنا للعاملين اللذين أضافهما أوستن إلى نموذج بورتر من أجل تحليل الصناعة و قوى التنافس في الدول النامية، يمكننا التطرق إلى تبيان كيفية تفاعل القوى الخمس مع هذين العاملين (تصرف الحكومة، العوامل البيئية) و ذلك حسب ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 3: إطار تحليل الصناعة للدول النامية (نموذج أوستن)

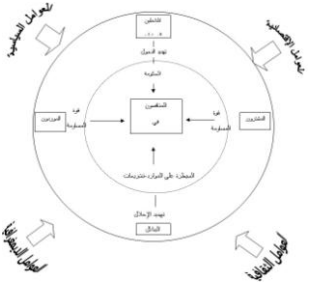

المصدر: نبيل مرسي خليل، نقلا عن: Austin, Opcit, P110

من خلال هذا الشكل يتضح الدور البارز للحكومة في تشكيل بيئة التنافس بالدول النامية، فغالبا ما تحل سياساتها محل ديناميكيات قوى السوق في الصناعة، و بالتالي تغير بيئة التنافس كلية [23].كما أن الإجراءات الظرفية التي تطبقها الحكومات تؤثر في كل الأطراف المشاركة في صناعة ما و أيضا في قوى التنافس الخمس التي إعتمدها بورتر في نموذجه.

مما سبق يمكن القول بأن التنافسية هي مفهوم يتحدد باختلاف مستوى التحليل المرجو بين المستوى الوحدوي و القطاعي وصولا إلى المستوى الكلي، و أن التنافسية على كل مستوى

تتميز بخصائص و محددات كانت محل بحث من قبل كثير من المفكـرين أمثـال مايكـل بورتر الذي وضع نموذج القوى الخمس لتحليل تنافسية المؤسسات و مقياس الميزة النسبية الظاهرة لقياس تنافسية الاقتصاديات الكلية، و أوستن الذي وقف على إعداد نموذج نظـري لقياس تنافسية القطاعات الاقتصادية للبلدان النامية مركزا على دور الحكومات في التـأثير على تنافسية مختلف الأطراف الفاعلة في صناعة أو قطاع اقتصادي مـا و بالتـالي علـى تنافسية القطاع ككل.

ثانيا: السياسات الصناعية

في هذا البند سنحاول التطرق إلى أهم التعاريف و المفاهيم المتعلقة بالسياسات الصناعية و أسباب تبنيها من طرف الاقتصادات الرأسمالية في ظل الحرية الاقتصادية التي تنادي بها هذه البلدان، مع استعراض أهم السياسات الصناعية التي طبقت في الاقتصاد الجزائري بصفة شاملة ليكون موضوع السياسات الصناعية التي طبقت ولا تزال تطبق في الجهاز المصرفي الجزائري تخصيصا عن هذه السياسات؛

1- مفهوم السياسات الصناعية :

لقد تعددت التعاريف في إطار إيجاد مفهوم محدد لما يعرف الآن بالسياسات الصناعية ، نظرا لاختلاف الاتجاهات و وجهات النظر لمختلف المدارس الاقتصادية التي بحثت في هذا الصدد ، إلا أنه يوجد إجماع شبه تام على بعض النقاط المحورية المتعلقة بالإطار المفاهيمي العام للسياسات الصناعية ، نوجزه في التعريف الآتي :

" هي مجموع الإجراءات و الجهود و السياسات الرّامية إلى تنظيم و تحديد آليات العمل في الأسواق و الداعمة لمسارها العفوي " [24]

من خلال التعريف السابق تتبين إلزامية تبرير وضع السياسة الصناعية قيد التنفيذ و تبرير أثرها على بعض الجوانب الهامة نلخصها في: مشروعية السياسة الصناعية ، جدواها الاقتصادية و قابليتها للتنفيذ؛

1.1 – مشروعية السياسة الصناعية Légitimité:

لقد تعددت التبريرات التي استخدمها مختلف الاقتصاديين لتدخل الدولة عبر سياستها الصناعية أهمها حدوث الأزمات الاقتصادية بشكل دوري (الدورات الاقتصادية) و عدم قدرة هذه الاقتصاديات على تصحيح الانحرافات آليا، لذلك توجب على الحكومات التدخل

في النشاط الاقتصادي و ذلك من جانبين (جانب وقائي لتفادي وقوع هذه الاختلالات و جانب تصحيحي لمعالجة الأزمات و إعادة الأسواق إلى مسارها العفوي الصحيح) ، رغم أن هذا هو الجانب الأهم و المبرر لاستحداث ما يصطلح عليه اليوم بالسياسات الصناعية فإن هناك أسباب أخرى حقيقية تتمثل في تعظيم مكاسب الاقتصاديات الوطنية و تعزيز تنافسية مختلف قطاعاتها و ذلك من أجل السيطرة على حصص سوقية أكبر بغزو الأسواق الدولية و بسط نفوذها فيها [25].

2.1 – الجدوى الاقتصادية Sens économique :

إن فكرة التدخل في الحياة الاقتصادية كانت حتى عهد الكلاسيك فكرة دخيلة على الفكر الاقتصادي، حتى مجيء اللورد جون مينارد كينز سنة 1936 و طرحه لأفكاره الثورية على النظرية الكلاسيكية من خلاله كتابه " **النظرية العامة في النقود و الفائدة و العمالة** " ، فأوضح الغرض من تدخل الدولة من خلال المساهمة في تنشيط الطلب الفعال عن طريق الإنفاق العام و المساهمة في تمويل النشاط الاقتصادي عن طريق حواصل الجباية و التمويل بعجز الميزانية. إن تطبيق نظريات كينز ميدانيا أثبت صحتها وفعاليتها، و أظهر دور تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد و تنشيطه من خلال التوجهات اللاحقة لمختلف الحكومات التي تلخصت في توزيع الموارد بين مختلف القطاعات الاقتصادية، دون إهمال الأهمية النسبية للقطاعات النشطة أو التفريط في دعم و تنمية القطاعات الضعيفة[26].

3.1 – قابلية التنفيذ Faisabilité :

إن تقييم أي سياسات صناعية يكون من خلال النتائج المحققة ميدانيا و لأن بعض السياسات الصناعية تكون صعبة التطبيق و في بعض الأحيان مستحيلة التطبيق على المستوى العملي، فإن النتائج المحققة تكون بعيدة جدا عن النتائج المتوقعة، فمن الأهمية بما كان أن تكون السياسة الصناعية قابلة للتطبيق و أن تكون واقعية إلى أبعد الحدود ، و تكون أيضا متلائمة مع متطلبات المحيط الاقتصادي الذي ستطبق فيه نظرا لاختلاف الخصائص الهيكلية منها لكل اقتصاد.

يشترط في السياسات الصناعية قابليتها للتنفيذ، و تتمثل أوجه قابلية تنفيذ أي سياسة صناعية في وجوب توفر رؤوس الأموال اللازمة لتطبيق ما جاء فيها و كذا توفر أو توفير

رأس المال البشري الذي يعنى بتطبيقها و تكييف الإطار الذي ستطبق فيه من الناحية التشريعية([27]).

2- أنواع السياسات الصناعية :

تنقسم السياسات الصناعية المطبقة في اقتصاد معين أو في سوق معينة حسب مختلف معايير التقسيم إلى أنواع مختلفة ، بغرض تحقيق الهدف المرجو من كل نوع :

1.2- *حسب المدى الزمني للسياسة الصناعية :* يمكن تقسيم السياسات الصناعية حسب هذا المعيار إلى:

← ***سياسات ظرفية :*** هي السياسات التي تعالج اختلالات ظرفية (قصيرة المدى) و تكون محدودة التأثير و تطبق غالبا في قطاعات دون القطاعات الأخرى (سياسات صناعية عمودية).

← ***سياسات هيكلية :*** هي السياسات التي تكون نتائجها و أهدافها بعيدة المدى ، و غالبا ما تعالج الاختلالات في الخصائص الهيكلية للأسواق ، قد يكون هذا النوع من السياسات أفقيا أو عموديا حسب الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية العامة المطبقة في بلد معين.

عادة ما نجد أن السياسات الصناعية المطبقة لا تنحصر في نوع واحد من السياسات المذكورة أعلاه، و لكن الشائع على المستوى العملي وجود توليفة من عدد كبير من السياسات الصناعية طويلة و قصيرة المدى لتحقيق الاستقرار في الأسواق من جهة و إضفاء بعض المرونة على التدخل الحكومي من جهة أخرى ([28]).

2.2- *حسب أثرها على القطاعات الاقتصادية :* بموجب هذا المعيار تقسم السياسات الصناعية إلى:

← ***سياسات أفقية*** : هي السياسات التي تشمل عدة قطاعات اقتصادية و تكون ذات أثر مشترك بين هذه القطاعات ، مثلا التطوير التكنولوجي في الاقتصاد الجزائري يعتبر سياسة أفقية باعتباره يمس كافة الأنشطة الاقتصادية كالاتصالات و المصارف و التأمين .. الخ

← ***سياسات عمودية (انتقائية)*** : هي السياسات التي يمس أثرها نشاطا أو قطاعا اقتصاديا واحدا ، مثال ذلك سياسات الدعم في قطاعات معينة أو تأهيل أيدي عاملة خاصة بقطاع معين.

رغم الاختلاف بين النوعين سالفي الذكر إلا أنهما متكاملان من الناحية العملية، فالسياسات

الأفقية تنظم الجوانب العامة التي تشترك فيها كل أو جل القطاعات الاقتصادية، في حين تناط السياسات العمودية بمهمة تنظيم قطاعات معينة لذلك تكون أكثر خصوصية و دقة و ملائمة لقطاعات اقتصادية دون الأخرى [29].

3- مكونات السياسة الصناعية :

وفقا لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE نستطيع تقديم عدد كبير من الإجراءات المتبعة في العديد من الدول و التي تدخل ضمن أدوات أو إجراءات السياسة الصناعية :

- الإجراءات الخاصة بترقية الاستثمارات المادية و اللامادية ، كالإجراءات الجبائية و تعليمات السياسة المالية.
- الإجراءات الخاصة بالقطاعات الصناعية :
  - إعانات المباشرة و غير المباشرة،
  - إعادة الهيكلة الصناعية،
  - تحديث و عصرنة القطاعات الصناعية التي بلغت مرحلة النضج،
  - إجراءات المحافظة و الإبقاء على القطاعات التي تعرف تراجعا في أنشطتها،
  - تدعيم القطاعات الناشئة حيث التطلعات الواعدة.
- الإجراءات الهادفة إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عدة مجالات.
- سياسات التنافس الصناعية (بما في ذلك الإلغاء الجزئي للتشريعات الضابطة).
- إجراءات التنمية الجهوية و المحلية.
- سياسات المحافظة على البيئة و السياسات الطاقوية المرتبطة بالقطاعات الصناعية.
- الإجراءات المرتبطة بالتجارة و الاستثمارات الدولية.
- التعاون الدولي و التعاون داخل التكتلات الاقتصادية.

بعد التطرق إلى أهم محاور السياسات الصناعية سنحاول التطرق إلى ما طبق منها و ما يطبق في الاقتصاد الجزائري في النقطة الموالية.

4- السياسات الصناعية المتبعة في الاقتصاد الوطني الجزائري :

تتضح معالم السياسة الصناعية في الجزائر من خلال البرامج الاقتصادية المطبقة اعتبارا من التحول بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد ليبرالي حر قائم على آليات السوق كبديل عن نموذج التسيير المركزي الذي كان سائدا طوال الفترة 1962- 1986، فمع مطلع سنوات التسعينات تبنت الجزائر حزمة من الإصلاحات على المستوى الاقتصادي و المالي بإشراف من الهيئات الاقتصادية الدولية (البنك العالمي ، و صندوق النقد الدولي FMI) ، كان أهمها برنامج التعديل و التصحيح الهيكلي الممتد من 1994 إلى 1998 ، نص هذا البرنامج على أهم المحاور التي على الجزائر تبنيها للانتقال إلى اقتصاد رأسمالي بأقل الأضرار و التكاليف على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي، و المتمثلة أساسا فيما يلي [30]:

- تخفيض عجز الميزانية إلى أقل من 3 % مع نهاية تطبيق البرنامج في 1998.
- تخفيض قيمة العملة إلى 40 % مع نهاية البرنامج.
- تخفيض التضخم للوصول إلى أسعار فائدة مدينة حقيقية.
- إنشاء سوق مالية و تنشيطها و إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك.
- تحقيق معدلات نمو موجبة ، و استهداف معدل نمو سنة 1994 يقدر بـــ 4 %، و يصل نهاية البرنامج إلى 6 %.
- تطهير المحافظ المالية للمؤسسات العمومية و إعادة هيكلتها.
- تسريع وتيرة الخوصصة.

هذه الأخيرة التي مثلت إحدى السياسات الصناعية الأفقية في الاقتصاد الجزائري بحيث مست أغلب القطاعات الاقتصادية كالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الصناعات الثقيلة، الصناعات الكيماوية و الصيدلانية، قطاع التأمين، السياحة و الجهاز المصرفي الجزائري..

تلت هذا البرنامج برامج أخرى : برنامج الإنعاش الاقتصادي امتد من 1999 إلى 2004 ، نص في مجمل محاوره على تهيئة البنية التحتية للنهوض بقطاع صناعي قوي (شق الطرقات ، توفير السكن، الترقية التكنولوجية في المؤسسات العمومية و الخاصة ، دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .. الخ)

ليأتي بعد ذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2010 ، نصت محاوره على دعم المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تأهيل الأيدي العاملة من خلال

الاهتمام بالبحث العلمي و تحسين نوعية التعليم في جميع أطره.

5- السياسات الصناعية المطبقة في الجهاز المصرفي الجزائري :

من خلال التعرض لأهم السياسات الصناعية في الجزائر الممثلة بقوانين و تعليمات، يتضح أن الجهاز المصرفي الجزائري استحوذ على أغلب السياسات الإصلاحية طويلة المدى، من ذلك نجد بعض السياسات الصناعية التي هي في الحقيقة سياسات أفقية تمس حتى القطاعات الصناعية الأخرى تتمثل في الآتي :

1.5- ***إعادة الهيكلة (التطهير ، الخوصصة) :*** من المعلوم أن إعادة الهيكلة و خاصة سياسة الخوصصة قد مست كل القطاعات الاقتصادية الجزائرية تقريبا بحيث كان أثرها واضحا في الجهاز المصرفي الجزائري حيث أنه و منذ سنة 1994 (إجراء إعادة منح الاعتمادات للبنوك) تم اعتماد 18 بنكا و مؤسسة مالية جديدة حتى سنة 2002 و 5 بنوك و مكاتب اتصال حتى سنة 2006 كلها تابعة للقطاع الخاص سواء كان وطنيا أو أجنبيا، و هو دليل واضح على دخول القطاع الخاص مجال العمل المصرفي فعليا ، إلا أن الحدث الأكبر في مسار خوصصة القطاع المصرفي جاء ضمن مقترحات صندوق النقد الدولي FMI و هو خوصصة أحد المصارف العمومية الثلاثة، ثم خوصصة البنكين الآخرين (القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك التنمية المحلية BDL، البنك الوطني الجزائري BNA) و قد تم اقتراح القرض الشعبي الجزائري للخوصصة أولا عن طريق توأمته أو بيعه لبنك أجنبي ذو سمعة و مكانة عالمية ، فطرحت لذلك مناقصة دولية محدودة بهدف تقييم أفضل العروض التي قدمت أغلبها من طرف البنوك الفرنسية منها Société générale و BNP Paribas، ... و بنك إسباني واحد أعلن انسحابه قبل فتح أظرفة العروض*، و بنك أمريكي هو CITY Bank [31].

أما عن جانب تطهير محافظ البنوك العمومية، فقد رصد لها غلاف مالي يقدر بـــ 2880 مليار دينار جزائري على طول الفترة 2000-2007 بمعدل 40 مليار دينار سنويا، و صلت نسبة تحقيقها إلى 69% في المتوسط بسبب قيود تقنية و تداخل العمليات المصرفية بين البنوك العمومية [32].

بالإضافة إلى ذلك، فقد توالت التعليمات الملحقة بقانون النقد و القرض لسنتي 1990 و 2003 الذين يدخلان في باب السياسات الصناعية الهيكلية العمودية أبرزها تلك المتعلقة

بإعادة منح الاعتمادات سنة 1994 و تلك التي اهتمت بتأسيس صندوق ضمان الودائع و تحديد نسبها سنة 2000 و أخرى اهتمت بتعديل التنظيم الاحترازي الملحق بالسياسة النقدية خصوصا في جوانب المراجعة الداخلية و الخارجية و الحدود الدنيا لرأس المال و وضع الحدود الدنيا لمعدلات الملاءة المطلوبة في البنوك و المؤسسات المالية النشطة في السوق النقدي ابتداء من سنة 2004 [33].

الجدول الموالي يبين التعليمات الملحقة بقانوني النقد و القرض 90-10 و 2003-11 مرتبة حسب تسلسلها الزمني:

الجدول رقم (01): السياسات العمودية المطبقة في السوق المصرفية الجزائري خلال الفترة 1990-2008

التعليمة	بداية تطبيقها	نوعها	موضوعها
33-91	1991	عمودية هيكلية	قواعد ضبط و تنظيم السوق النقدي
01-92	1992	عمودية هيكلية	إنشاء مركزيات الديون غير المسددة و مركزية المخاطر و مركزية استخدام الصكوك بدون رصيد
03-93	1993	عمودية هيكلية	الحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية
08-93	1993	عمودية هيكلية	قابلية خضوع الشركات ذات رأس المال العمومي الكلي أو الجزئي للإفلاس)
16-94	1994	عمودية هيكلية	أدوات تسيير السياسة النقدية و إعادة تمويل البنوك
74-94	1995	عمودية هيكلية	قواعد توزيع و تغطية المخاطر و نسب الملاءة
28-95	1995	عمودية هيكلية	التقنيات الجديدة لتدخل البنك المركزيفي السوق النقدي
77-95	1996	عمودية هيكلية	إزالة تأطير الهامش المصرفي و تحرير التنافس بين البنوك
07-96	1997	عمودية هيكلية	إنشاء مركزية الميزانيات و إلزام البنوك و المؤسسات المالية بتطبيق تعليماته
03-97	1996	عمودية هيكلية	شروط عمل غرفة المقاصة
04-97	1998	عمودية هيكلية	إنشاء نظام ضمان الودائع و تحديد آليات عمله و إلزام البنوك بالانخراط فيه
02-02	2002	عمودية هيكلية	تقنية إستعادة السيولة من قبل البنك المركزي موجهة للبنوك فقط
03-02	2002	عمودية هيكلية	توحيد معايير الرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية
04-02	2002	عمودية هيكلية	شروط تمرير المعاملات المالية و المصرفية بين البنوك و المؤسسات المالية عبر السوق النقدي
05-02	2003	عمودبة هيكلية	تحديد علاوة المساهمة في صندوق ضمان الودائع
01-04	2004	عمودية هيكلية	تعديل شروط الحد الأدني لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية
02-04	2005	عمودية هيكلية	شروط تكوين الاحتياطي القانوني
03-04	2005	عمودية ظرفية	تحديد معالم نظام تأمين الودائع و تحديد علاوات المساهمة فيه
04-04	2005	عمودية ظرفية	تحديد نسبة معامل الأموال الخاصة و الموارد الدائمة عند نهاية سنة 2006
04-05	2006	عمودية هيكلية	وضع نظام ARTS للتسوية الفردية
05-05	2006	عمودية هيكلية	الوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب
06-05	2006	عمودية هيكلية	وضع نظام ATCI للمقاصة الإلكترونية

07-05	2006	عمودية هيكلية	إلزام البنوك و المؤسسات المالية المساهمة في أنظمة الدفع بوضع أجهزة الأمن الخاصة بهم
04-06	2006	عمودية هيكلية	تعديل نسب علاوات المساهمة في نظام تأمين الودائع
04-05	2006	عمودية هيكلية	إدخال تقنية جديدة لتدخل البنك المركزي في السوق النقدية هي تسهيلات الودائع المعوضة
08-05	2006	عمودية هيكلية	تحديد معدلات الفائدة على تسهيلات الودائع المعوضة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وردة جاب الخير "السياسة الائتمانية في ظل قانوني النقد و القرض 90-10 و 03-11"

إن الملاحظ في التعليمات الواردة في الجدول أعلاه أن كلها عبارة عن سياسات هادفة إلى الحفاظ على سلامة النظام المصرفي و تقوية متانته و تعزيز ثقة المتعاملين في النظم التي يعتمدها، و كلها جوانب أساسية تمهد لتحقيق التنافسية المطلوبة في هذا القطاع، إلا أن الغياب شبه التام لتعليمات مصرفية تعنى بتكييف معاملات البنوك و بتهيئة البنية التحتية لاحتواء الابتكارات المالية و الخدمات الحديثة في السوق المصرفية أدى إلى غياب مفهوم التنافسية لدى البنوك و المؤسسات المالية فضلا عن انخفاض مستوى التنافس و الاكتفاء بتمويل النشاطات التجارية و الاستهلاكية.

2.5- ***التطوير التكنولوجي (أنظمة الدفع و التسوية) :***

لقد اتجه الجهاز المصرفي إلى تبني بعض التكنولوجيات في أداء العمل المصرفي سواء من قبل البنوك كاستخدام بطاقات الائتمان من طرف بنك الخليفة سابقا و من طرف القرض الشعبي الجزائري CPA و بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR حاليا، أو من طرف السلطات الوصية و الرقابية على العمل المصرفي كالبنك المركزي و هيئة حراسة بنك الجزائر و اللجنة المصرفية و مركزية الديون غير المسددة و مركزية المخاطر الائتمانية [34]، و سنقتصر في حديثنا عن التطوير التكنولوجي عما قام به البنك المركزي من إنشاء نظام للتسوية الفورية للمدفوعات الكبيرة "آرتس ARTS" ، فقد وضع بنك الجزائر نظاما للتسوية بين المصارف لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة، أو الدفع المستعجل للمشاركين في النظام، تسمح بـــ :

- تحويل الأموال بين المصارف و مع بنك الجزائر يؤدي إلى تحسين - بشكل ملحوظ - تسيير السيولة و الاحتياطي القانوني مع تخفيض المخاطر النظامية،

– المعالجة السريعة للتسديدات التجارية بين المؤسسات التي تشكل أهمية كبيرة لأنها تساهم في ترقية التجارة و الاقتصاد،

– تنظيم المعاملات التي تجري في أسواق رأس المال الحرة مثل البورصة و السوق النقدي و تعزز تطورهما،

وضع هذا النظام قيد التشغيل في فيفري 2006 ، و يعمل بموجب تنظيم 05 – 04 الصادر في 19 أكتوبر 2005 من مجلس النقد و القرض الذي يحدد كيفية تشغيل النظام،

يقدم البنك المركزي باعتباره السلطة الوصية على هذا النظام و على العمل المصرفي أجمالا في إطار نظام ARTS الخدمات التالية:

- تبادل أوامر الدفع،
- تسيير حسابات التسوية،
- تسيير قائمة الانتظار،
- تسيير نظام التزويد بالسيولة،
- تبليغ مختلف المعلومات المتعلقة بالدفع و تشغيل النظام،

إضافة إلى نظام ARTS الكفيل بتسوية المدفوعات الكبيرة بين البنوك ، يوجد نظام آخر للمقاصة الإلكترونية يسمى نظام ATCI بموجب التنظيم رقم 05 – 06 الصادر في 15 ديسمبر 2005، بعدما كانت المقاصة يدوية قبل سنة 2003 [35].

6– نتائجها و قدرتها على دعم تنافسية القطاع المصرفي الجزائري :

لقد تباينت نتائج السياستين المذكورتين (الخوصصة و التطوير التكنولوجي) على مستوى القطاع المصرفي الجزائري:

- ***بالنسبة للخوصصة:***

اقتصرت على اعتماد بنوك أجنبية خاصة ذات رأس مال مفتوح، أما عن عمليات خوصصة البنوك الجزائرية (CPA , BDL , BNA) فقد توقفت لعدم تأكد السلطات من مقدرة الجهاز المصرفي من تحمل عواقب هذا التحول باعتبار أن المنافسة بين البنوك ستؤدي بالبنوك الجديدة إلى تبني سياسة حماية المعارف و الإبداعات و هو ما سيقصي المؤسسات المالية و المصرفية الجزائرية من السوق المصرفية،

أما بالنسبة للقطاع ككل فإعاقة مسار الخوصصة في القطاع حرم القطاع و العملاء من

الكثير من الخدمات التي كان لهم أن يستفيدوا منها لو تمت عمليات الخوصصة فعلا، إلا أن المكسب من هذا التوقف هو مكسب ذو طابع سيادي يتمثل في الحفاظ على المؤسسات المصرفية الجزائرية و على المسؤولية الاجتماعية التي تتحملها، و على ذلك بقيت الحصة السوقية للمصارف الجزائرية (العمومية في مجملها) تراوح الـــ 95% بعد صدور التنظيم الاحترازي لقانون النقد و القرض 03-11 و خروج بعض البنوك الخاصة المحلية و الأجنبية مثل **بنك الخليفة، BCA، بنك الريان، Mouna-Bank..** من الساحة المصرفية الجزائرية [36]

- ***بالنسبة للتطوير التكنولوجي :***

إن إدخال كل من نظام ARTS و نظام ATCI مجال العمل بصفة فعلية ابتداء من سنة 2006، مكن من إحراز بعض المكاسب على صعيد تسريع وتيرة العمل المصرفي و تفادي بعض المخاطر و تسهيل مهمة الجهات الرقابية خاصة مركزية الديون غير المسددة و مركزية المخاطر الائتمانية ، إضافة إلى إمكانية البنوك من تمويل النشاط الاقتصادي نظرا لمعرفتها و توفرها على بيانات العملاء سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات أو بنوك أخرى.

على الرغم من ذلك تبقى الإجراءات المتخذة في هذا الصدد غير كافية نظرا لتطور متطلبات العملاء فضلا عن ظهور طبقة جديدة من عملاء المصارف النشطة في السوق المصرفية الجزائرية تتمثل في المتعاملين و المتعهدين الأجانب في قطاعات الأشغال العمومية و البناء و الصناعة.

و رغم بعض التقدم في الخدمات المقدمة من قبل بعض المصارف الجزائرية كإصدار بطاقات CIB (بطاقات التعريف البنكي) إلا أن ذلك يعتبر غير كاف من جهة نظرا لقصور الجانب التكنولوجي لدى البنوك على هذه الخدمة، و غير مبرر من جهة أخرى نظرا للإمكانيات المادية من أصول و رؤوس أموال متراكمة تحوزها المصارف العمومية خاصة و التي تمكنها من تقديم خدمات أخرى كخدمات البنك الإلكتروني و التحويلات الإلكترونية لرؤوس الأموال قد تساعد الجهاز المصرفي ككل على امتصاص التسرب النقدي الذي تشير بعض الدراسات إلى تجاوزه نسبة 30 % من الكتلة النقدية التي تتداول داخل الجهاز المصرفي[37].

أما على صعيد تنافسية القطاع المصرفي، فقد تأثرت بفعل الصدمة المصرفية لسنة 2003 بإفلاس مصرفي الخليفة بنك و المصرف الصناعي و التجاري الجزائري، الشيء الذي زاد في عدم الاستقرار الحاصل على مستوى السوق المصرفية أصلا بفعل كثرة التشريعات (التعليمات و التنظيمات) و تغيرها المستمر بهدف مواكبة التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي و في الكتلة النقدية المتزايدة على مر فترة تطبيق قانوني النقد و القرض 90-10 و 03-11.

يتبين القصور في تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري من خلال تناول بعض المؤشرات المالية الهيكلية المحسوبة كمتوسطات على أساس بيانات البنوك الست المهيمنة على أغلب الحصة السوقية المصرفية [38] كمعدل تغطية القروض للودائع و الذي بلغت أقصى نسبة له 79 % سنة 2007 و هو ما يفسر قلة البدائل المتاحة أمام البنوك لاستغلال مواردها المالية المتمثلة أساسا في الودائع المصرفية. و معدلات العائد على حقوق الملكية ROE الذي بلغ أقصى حد له سنة 2004 بـ 11,7% كمتوسط بين البنوك المذكورة أعلاه و الذي مرده ارتفاع معدلات التضخم التي تتضمنها أرباح البنوك و المؤسسات المالية في أسعار الفائدة و العمولات الإسمية المطبقة [39].

الخاتمة :

على الرغم من الجهود المبذولة في سبيل ترقية تنافسية القطاع المصرفي الجزائري إلا أن هذا الأخير و رغم تحقيقه لبعض التقدم خصوصا في جوانب مركزية المخاطر و مركزية الديون غير المسددة و كذا تسريع أعمال المقاصة بجعلها إلكترونية، لا يزال بعيدا عن المستوى المرجو خصوصا في ظل اعتماد تمويل الاقتصاد الجزائري بالأساس على الجهاز المصرفي و غياب دور السوق المالية، و يتجلى هذا البعد في عدم قدرة البنوك على امتصاص التسرب النقدي الذي بلغ نسبا قياسية قاربت 40% و اتجاه التمويل غالبا إلى الأنشطة الاستهلاكية و التجارية و ابتعادها عن الاستثمارات الصناعية.

إن عدم نجاح السياسة الصناعية المتبعة في القطاع المصرفي الجزائري لا يعود إلى عجز في السياسة أو إلى سوء تطبيق بل يعود أساس إلى عدم وجود سياسات صناعية خاصة بترقية تنافسية هذا القطاع ، فالسياسات الصناعية المتبعة في الاقتصاد الوطني الجزائري جلها إن لم نقل كلها سياسات أفقية شاملة لكل القطاعات مما أفقدها ميزة

التخصص في نشاط صناعي معين ، و هو الأمر الذي تفادته الدول المتقدمة مبكرا كالولايات المتحدة الأمريكية و اليابان اللتين وضعتا سياسات صناعية مركزة خاصة بكل قطاع خصوصا القطاعات كثيفة التكنولوجيا ، بالإضافة إلى سياسات أفقية شاملة تؤطر السياسات العمودية (الانتقائية المتبعة في كل قطاع)،إضافة إلى ذلك فإن تسارع وتيرة إصدار التعليمات المصرفية و التركيز على جوانب السلامة المصرفية أخل بالاستقرار اللازم لممارسة المهنة المصرفية و هو ما لا يتوافق مع فرضية البحث الثانية القائلة بمحدودية تأثير السياسات الصناعية كونها لا تهدف إلى تحقيق التنافسية المصرفية بل إلى تحقيق أهداف أشمل خاصة بالسياسة الاقتصادية العامة، و يؤكد في نفس الوقت الفرضية الثالثة التي تصب في هذا المنحى.

تبقى الإشارة إلى أنه لدعم تنافسية القطاع المصرفي الجزائري أو أي قطاع اقتصادي آخر لا بد من إعطاء الأولوية للسياسات العمودية المركزة على هذا القطاع دون إهمال السياسات الشاملة أو الأفقية الداعمة و المكملة لمسعى السياسات العمودية و وضع تنافسية القطاع المصرفي كمبدأ تصاغ على أساسه السياسات الظرفية المتمثلة في التعليمات التي يصدرها بنك الجزائر فضلا عن السياسات الهيكلية و التشريعات المصرفية.

المراجع المعتمدة :

1 – وديع محمد عدنان،"محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات"، تونس 21/19 جوان 2001.

2 – نوير طارق (World economic forum)، "دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،2002، ص5.

3 - Donald G. McFetridge, " La compétitivité : notions et mesures ", Industrie Canada, Document hors série no 05, Avril 1995, P13.

4 – نفس المرجع، ص 44.

5 – نبيل مرسي خليل، "الميزة التنافسية في مجال الأعمال"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص 74.

6 – نفس المرجع، ص 77.

7 – نفس المرجع، ص 78.

8- DIMITRI UZUNIDIS **'L'INNOVATION ET L'ECONOMIE CONTEMPORAINE: ESPACES COGNITIFS ET TERRITORIAUX'** ED AMAZONE FRANCE, PARIS, 2004, P 213.

9 – Ibid, p 229.

10- Henri Menras **'Les indicateurs de compétitivité'** éd PerformanceZoom**,** relevé du : www.performancezoom.com, consulté le 21Aout2011.

11- Charlier Peraya **'Analyser, soutenir et piloter l'Innovation ; un modèle ASPI'** éd CNDP, Paris, P 35.

12- عميش عائشة "**مؤشرات قياس التنافسية و وضعيتها في الدول العربية**" مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية المنعقد أيام 16-17 نوفمبر 2008 بجامعة الشلف.

13- عمار بوشناف "**الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، مصادرها تنميتها و تطويرها**" رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر 2003، ً 46.

14- محمد أحمد عوض: **الإدارة الاستراتيجيات، الأصول و الاسس العلمية**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1999، ص 79.

15- George Cuvalette & Maurice Niculescu **: Les stratégies de croissance,** ed d'organisation, Paris1999, P51.

16- نبيل مرسي خليل، مرجع سابق، ص 91.

17- Henri Menras, Op cit.

18- موقع منتدى دافوس للتنافسية: www.davos.com/index.php

19- نوير طارق، مرجع سابق، ص ص 33 – 35.

20- Michel Aglietta : **Macroéconomie Internationale**, éd Montchrestien, Paris, 1999, P 18.

21- Ibid, P 29.

22- أحمد بن مويزة: **التحليل التنافسي و دوره في إعداد الاستراتيجية التسويقية بالمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، 2006، ص 44.

23- نفس المرجع، ص 49.

24- سحنون عقبة : **المنافسة في الجهاز المصرفي الجزائري من خلال قوانين النقد و القرض 90-10 و 03-11**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2009، ص 38.

25- نفس المرجع ص 40.

26- les facteurs et indicateurs de la compétitivité des entreprises rendus à l'industrie, rapport rédigé par *PriceWaterHousCoopers*, pour le compte du ministère de l'économie, des finances et de l'industrie Français, PP 24-27.

27- Ibid, P 34.

28- سحنون عقبة، مرجع سابق، ص 49.

29- محمد أحمد عوض، مرجع سابق، ص 111.

30- عبد العزيز شرابي: **الاقتصاد الجزائري**، منشورات مطبعة جامعة قسنطينة، 2003، ص 45.

31- وردة جاب الخير: **السياسة الائتمانية في ظل قانوني النقد و القرض**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جيجل، 2007، ص 116.

32- بطاهر علي: **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثرها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 213.

33- وردة جاب الخير، مرجع سابق، ص 168.

34- Said Dib : **la nature du contrôle judiciaire des actes de la commission bancaire en Algérie**, Media bank, N°66, juin-juillet 2003.

35- وردة جاب الخير، مرجع سابق، ص 193.

36- التقارير السنوية للبنك المركزي : 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، نقلا عن: عقبة سحنون "المنافسة في

الجهاز المصرفي الجزائري من خلال قوانين النقد و القرض في الفترة 1990-2008" جامعة بسكرة، 2009، ص .141

37- نفس المرجع، ص 202.

38- الطيب ياسين "**تقييم أداء البنوك الجزائري عبر نموذج العائد على حقوق الملكية**" مجلة الباحث عدد 03، جامعة ورقلة، 2005، ص 88.